الفصل الرابع

الاتحاد الاشتراكي .. وبداية النكوص عن الوعود

بعد أقل من ثلاثة أشهر على لقاء القذافي بفتحي الديب يوم ١٩٧١/٣/٢٤ ونصحه فيه الأخير بضرورة البدء في اتخاذ الخطوات التنفيذية لإبراز " **التنظيم الشعبي** "[٣٨] إلى حيّز الوجود قبل التفكير في إجراء انتخابات لمجلس الشعب وإصدار دستور دائم، أعلن النظام الانقلابي في ١٩٧١/٦/١١ عن قيام " **الاتحاد الاشتراكي العربي** " المستعار من التجربة الناصرية في مصر[٣٩] على أنه " **التنظيم السياسي الشعبي الوحيد** " في البلاد. وهو يقوم على فكرة " **تحالف قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في الثورة** ". وقد نص النظام الأساسي للاتحاد على أن **مجلس قيادة الثورة** يشكّل " **اللجنة العليا** " للاتحاد.

وفي ١٩٧١/٧/٨ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً حدّد فيه **الفئات التي لا يُقبل أفرادها أعضاء بالاتحاد الاشتراكي**، وقد ضمت هذه الفئات:

أ- أفراد الأسرة المالكة.

ب- أعضاء المجالس النيابية في العهد الملكي فيما عدا من يستثنون بقرار من مجلس قيادة الثورة.

ج- كل من تقلّد قبل قيام الانقلاب منصباً من المناصب العامة المنصوص عليها في الجدول المرافق للقرار فيما عدا من يستثنى بقرار من مجلس قيادة الثورة.

د- كل من هو محال للمحاكمة أمام محكمة الشعب إلا من تثبت براءته.

هـ- كل من اتهم بالتآمر على ثورة الفاتح من سبتمبر.

واشتمل الجدول المنصوص عليه في الفقرة (ج) رؤساء الوزارات والوزراء، ورؤساء الديوان الملكي، والرؤساء السابقين لمجلسي النواب والشيوخ ونظار الخاصّة

---

٣٨ ورد في تقرير " الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة " (صفحة ٣٢) ما نصه: من الممكن تفادي كل هذه الأخطار (التي تشكلها الأحزاب والشخصيات السياسية المناوئة) إذا قامت حكومة الثورة بالاستفادة من الميزات الفريدة – التي يمنحها لها احتكارها الكلي للنشاط السياسي القانوني في أوائل عهدها – في وضع أسس لنظام دستوري جديد، يسود فيه حزب واحد، هو وحده وريث الثورة الشرعي في العهد الدستوري الجديد، وله وحده الدور الحاسم في تسيير دفة الأمور. وللوصول إلى وضع نموذجي كهذا، يتوجب على حكومة الثورة أن **تخلق منظمة شعبية** تتدرج بدقة وانتظام حتى تصبح نهائياً حزباً سياسياً... "

٣٩ في الواقع فإن فكرة " **الاتحاد الاشتراكي** " مستعارة أصلاً من دستور الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية الذي ورد به ما نصه: إن الاتحاد الاشتراكي للشعب العامل اليوغسلافي الذي تكوّن خلال حرب التحرير القومي والثورة الاشتراكية كتحالف ديمقراطي للمواطنين. " مخطوطة كتاب لسامي حكيم غير منشور.

الملكية ورؤساء المحكمة العليا وشيوخ الجامعة الإسلامية ومفتي الديار الليبية ومستشاري المحكمة العليا ومحافظي مصرف ليبيا ونوابهم، ومديري الجامعة الليبية، ومديري المصرف الصناعي الوطني والمصرف الزراعي، والولاة ورؤساء المجالس التنفيذية والمجالس التشريعية والنظار وأعضاء المجالس الإدارية..

وقد عقد **المؤتمر الوطني العام** للاتحاد الاشتراكي اجتماعه الأول في الفترة ما بين ١٩٧٢/٣/٢٨ و ١٩٧٢/٤/٨ وأصدر عدداً من القرارات والتوصيات بشأن صلة الاتحاد الاشتراكي بالنقابات وبوحدات الإدارة المحلية، وحول تنظيم الصحافة وقضية الديمقراطية في مرحلة " التحول الثوري "، وكان من أبرزها:

١- الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الشعبي **الوحيد الممثل** لتحالف قوى الشعب العاملة.

٢- للاتحاد الاشتراكي العربي **وحده** الحق في ممارسة الأمور السياسية، **ويحظر على أية نقابة أو اتحاد آخر ممارستها أو التدخل فيها.**

٣- تختصّ **النقابات والاتحادات** بالعمل على الرفع من المستوى **الاجتماعي والثقافي والفني والمهني** للفئات المنتمية إليها.

٤- **الإضراب** عن العمل أو البيع أو الدراسة **ممنوع.**

٥- الشعب عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الممثل لقواه العاملة صاحبة المصلحة والحق في ثورة الفاتح من سبتمبر هو الذي يتحمل **مسئولية الحكم في مرحلة الثورة الاجتماعية.**

٦- يعتبر **خطاب العقيد القذافي في صبراته** أساسا لمرحلة التحول الثوري.[٤٠]

وفي ١٩٧٢/٤/١٠ أصدر مجلس قيادة الثورة القانون **رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢** [٤١] بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي **حظر بموجبه الإضراب عن العلم والعمل أو الالتجاء إلى الإضراب** بأي صورة لحل المنازعات أو تحقيق أية مطالب، كما حظر الامتناع عن الدراسة أو الاعتصام بأماكن الدراسة بقصد عرقلة سيرها أو بقصد تحقيق أي هدف آخر.

كما أصدر المجلس في ١٩٧٢/٥/٣٠ القانون **رقم (٧١) لسنة ١٩٧٢** [٤٢] **بشأن تجريم الحزبية.** وقد نصّ في مادته الأولى على أن **الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الشعبي الأساسي** الوحيد في الجمهورية العربية الليبية **ويمارس المواطنون من خلاله**

---

٤٠ الإشارة هنا إلى الخطاب الذي ألقاه القذافي بمدينة " صبراته ". السجل القومي / المجلد الثالث ١٩٧٢/٧١ الصفحات (٣٩ – ٨٧).

٤١ نشر القانون بالعدد (٢٣) من الجريدة الرسمية، السنة العاشرة (الصفحات ٩٦٧ – ٩٦٨).

٤٢ نشر القانون بالعدد (٢٩) من الجريدة الرسمية، السنة العاشرة، الصادر في ١٩٧٢/٧/٣.

حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة وفقاً لأحكام النظام الأساسي للاتحاد، كما نصّ في مادته الثانية على أن الحزبية خيانة في حقّ الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي، كما قضى في المادة الثالثة منه على توقيع عقوبة الإعدام بحقّ كل من يدعو إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون.

ومنذ الإعلان عن تأسيس الاتحاد الاشتراكي ظل القذافي يتحدث عنه بكل إطراء ويصفه بكل نعوت وصفات التفرّد والمثالية متجاهلاً ما آلت إليه تلك التجربة في مصر من فشل وإفلاس. ومن الأمثلة على ما قاله القذافي في مديح الاتحاد الاشتراكي:

" .. إن الاتحاد الاشتراكي لا يزال قائماً، ولم يُحلّ، لأنه هو الإطار الأمثل، وهو أحسن تنظيم يشمل كافة قوى الشعب العاملة .. " [٤٣].

" .. **النظام المثالي للشعوب النامية في العالم الثالث بالذات هو نظام الاتحاد الاشتراكي**، يعني تحالف قوى الشعب العاملة، كل القوى تتحالف فيه، ولا يكون فيه صراع دموي، بل يبدأ فيه صراع إيجابي، وتحلّ كلّ التناقضات في المجتمع داخل هذا التنظيم الواحد .. ويعبيء كل الجماهير .. **وعليه هذه الصيغة المثلى هي التي يجب أن نحافظ عليها.** " [٤٤]

" .. **مفيش اتحاد اشتراكي معناها الشعب ليس له قيادة** .. لازم يكون الشعب قادر ويقود نفسه ويكون له نظام سياسي يقوده، اللي مش في الاتحاد الاشتراكي معناها خارج التنظيم، خارج الركب .. الاتحاد الاشتراكي هذا **اختيار الشعب الليبي** وهو التنظيم السياسي .. أصحاب العقيدة الواحدة لا بد أنهم يقضوا على أصحاب العقائد الأخرى، يا تكون في حزبي يا تداس، لأنني أنا اعتنقت هذا الحزب اعتقاداً مني بأن هذا الحزب سليم .. " [٤٥]

---

٤٣ القذافي خلال المؤتمر الصحفي بمدينة طرابلس يوم ١٩٧٣/٤/١٨. السجل القومي، المجلد السنوي الرابع ١٩٧٤/٧٣ ص. (٦٦٥).

٤٤ القذافي في حديث أمام طلبة كلية الحقوق بجامعة بنغازي يوم ١٩٧٣/٤/٢٨. السجل القومي المجلد السنوي الرابع ١٩٧٤/٧٣. ص (٧٢٠).

٤٥ القذافي في حوار مع طلبة كلية الطب ببنغازي يوم ١٩٧٣/٥/٧. م. س. ص (٨١٦).

تـــطـــوّرات

كان من المفترض أن ينعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الاشتراكي العربـــي فـــي ٢٨ **مارس ١٩٧٣**، غير أن القذافي قرر في ظل أجواء **الأزمة الداخلية** [٤٦] التي كان يعيشها النظام الانقلابي تأجيل انعقاد ذلك المؤتمر إلى ٤ **نوفمبر ١٩٧٤**.

ومن الواضح أن ذلك التأجيل من قبل القذافي كان يهدف إلى كسب بعض الوقـــت من أجل تنفيذ برنامجه المتعلق بإعلان " **الثورة الشعبية** " التي أعلنهـــا فـــي **١٥ أبريـــل ١٩٧٣** (كما سيرد في الفصل التالي) ووصفها بأنها مثل فتح مكة تماما.

" هذا مثل فتح مكة تماما ... الثورة الشعبية مثل فتح مكة " [٤٧]

وبعد أن شغل القذافي البلاد في فوضى " الثورة الشعبية " منذ أبريل ١٩٧٣ وعلى امتداد عام ١٩٧٤ عاد ودعى إلى انعقاد المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي في دورة انعقاده الثانية بمسرح الكشاف بمدينة طرابلس خـــلال الفتـــرة مـــا بـــين ٤، ٩ **نوفمبر** ١٩٧٤. وكان واضحاً من خلال مراجعة وثائق وقرارات ذلك المؤتمر أن مهمته الأساسية تركزت على **الربط بين تنظيم " الاتحاد الاشتراكي العربي " وبـــين " اللجـــان الشعبية "** و **" المؤتمرات الشعبية "** التي تشكـــلت وتواصل تشكيلها منـــذ إعـــلان قيـــام الثورة الشعبية في أبريل ١٩٧٣.

وقد **أوصى المؤتمر المذكور** (الذي تحول اسمه إلى **المؤتمر القومي العام**) بتعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وترك مهمة التعديل لمجلس قيـــادة الثـــورة. وبالفعل فقد أصدر ذلك المجلس باعتباره " اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي " قراراً بذلك التعديل وكان من أبرز معالمه أن ذلك التنظيم أصبح يـــضم المـــؤتمرات الـــشعبية الأساسية والمؤتمر القومي العام. كما أصبح هذا المؤتمر يتكون من: مجلس قيادة الثورة وقيادات المؤتمرات الشعبية الأساسية وقيادات الروابط والنقابات والاتحـــادات وقيـــادات اللجان الشعبية، وبالطبع فقد ظل القذافي هو رئيس هذا المؤتمر.

كما **أوصى المؤتمر** المذكور بأن يكون لقيادة الثورة (مجلس قيادة الثـــورة) حـــق **التشريع** بحكم **" شرعية الثورة "** أو **" دستورية القيادة "** (هكذا وردت بالتوصية).

---

٤٦ كان لهذه الأزمة أسبابها الداخلية والخارجية .. راجع فصل " أزمة أبريل ١٩٧٣ والثورة الشعبية " بكتاب " ليبيا منذ انقلاب سبتمبر ١٩٦٩ – الطغيان الثوري وعبقرية السفه " تحت الإعداد.

٤٧ خطاب للقذافي بطرابلس يوم ١٠/٤/١٩٧٦. السجل القـــومي، المجلـــد الرابـــع ١٩٧٣/٧٢ ص (٦٧٦ – ٨٤٤).

نكوص تدريجي عن الوعود

كان طبيعياً مع اندفاع القذافي وراء فكرة التنظيم الشعبي المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي، أن يشرع في التعبير عن نكوصه في الوفاء بوعوده بإجراء انتخابات لمجلس الشعب وبإصدار دستور دائم للبلاد.

(أ) بالنسبة لمجلس الشعب

سجّلت تصريحات القذافي وأقواله حول " **مجلس الشعب** " تراجعاً تدريجياً منذ الإعلان عن تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في ١١ يونيه ١٩٧١.

فقبل هذا الإعلان كان القذافي قد صرح بأن " مجلس الشعب " سوف يجري **تعيينه** من قبل مجلس قيادة الثورة (خطاب الزاوية ١٩٧١/١/٢٤)، ثم تدرج إلى القول بأن " مجلس الشعب " سوف يكون **منبثقاً من** " **التنظيم الشعبي** " **ولا يكون سابقاً له** (خطاب طبرق ١٩٧١/٣/٢٨). أمّا **بعد الإعلان** عن تأسيس الاتحاد الاشتراكي، فقد أخذ القذافي يردد بأن " مجلس الشعب " **سوف يجري انتخابه بعد انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي** إلى أن انتهى به القول بأن **تجربة المجالس النيابية ومجالس الشعب تجربة فاشلة ويجب أن تسقط.** وهو ما توضّحه **المقتطفات التالية** من الخطب التي ألقاها خلال الأسبوع الأخير من شهر **أغسطس ١٩٧١** والتي شملت مدن **المرج وأجدابيا وسرت وبني وليد والخمس وترهونة ويفرن** على التوالي [٤٨]:

" إن **مجلس الشعب** الذي هو لأول مرة سيقام **كمجلس نيابي** يمثل الشعب الليبي، يختلف تماماً عن المجلس الذي عرف بالفلوس والرز والكسكسي والضحك على الناس والسيارات والجماعة الذين كانوا يخدمون أنفسهم ومصالحهم. الآن **نريد أن نخلق مجلس شعب بالفعل يمثل الشعب ويخدم الشعب ولا يخدم نفسه** ... "

(خطاب المرج ١٩٧١/٨/٢٢)

" الشخص الأمي اللي ما يعرفش يقرأ اليوم مسئول ومطلوب أن يكون هو عضو في الاتحاد الاشتراكي ومطلوب أن يكون هو **عضو في مجلس الأمة الاتحادي** [٤٩] **ومطلوب أن هو يكون عضو في مجلس الشعب** ... راعي بقر ممكن يصبح عضو في مجلس الشعب الذي يمثل الشعب الليبي... "

(خطاب أجدابيا ١٩٧١/٨/٢٣)

---

٤٨ راجع " ثورة الشعب العربي الليبي – من أقوال القذافي " من منشورات وزارة الإعلام والثقافة ١٩٧٢ الجزء الأول. الصفحات ٩٥، ١١٣، ٢٣٦، ٢٥٣ – ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٣٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٧٥.

٤٩ الإشارة هنا إلى مجلس الأمة المنبثق عن اتحاد الجمهوريات العربية (مصر وليبيا وسوريا) كما سنرى في فصل تال.

" نريد أن تشتركوا معنا في الحكم، تتعلمون وتفهمون **وتدخلون أعضاء في** الاتحاد الاشتراكي العربي **ومجلس الشعب الذي تختارونه**، هكذا تحكمون أنفسكم بأنفسكم ... **ونجاح مجلس الشعب الحقيقي** الذي يمثل الشعب الليبي يتوقف على معرفتكم لهذه الأمور وعلى فطنتكم أنتم ... "

" **فمجلس الشعب** والاتحاد الاشتراكي العربي واتحاد الجمهوريات العربية كلها أشياء جديدة علينا لأننا لأول مرة نتحرر ونحكم بلادنا بأنفسنا، فلابد أن ننظم أنفسنا ونعمل اتحاد اشتراكي عربي **ونعمل مجلس شعب**. ولكننا قبل ذلك لم نكن أحراراً **ولم يكن عندنا مجلس شعب** ولا اتحاد اشتراكي عربي. كانت البلد تحكم فيها أناس لا يعرفونهم ولا يشاركون في الحكم وتركونا مثل الغنم بالضبط ... "

(خطاب سرت ١٩٧١/٨/٢٥)

" ... إننا من بكرة بندخل **مرحلة انتخابات** ... انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي **وانتخابات مجلس الشعب** ... بنقول لكم كانت فيه انتخابات وكان فيه مجلس نواب ولكن ما كانش فيه ولا واحد يتكلم على الشعب الليبي ... الشعب الليبي في هذه الحالة ما كانش عنده نواب ما كانش عنده مجلس نواب الشعب الليبي ما كانش يشارك في حكم البلاد .. "

" الشعب الليبي كان مظلوم، النواب هؤلاء كانوا نواب لأنفسهم ونواب للحكومة ولم يكونوا نواباً للشعب ... **من الغد** (السبت) لما تدخلوا في انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي **ولما تنتخبوا مجلس الشعب في المستقبل** .. "

(خطاب الخمس ١٩٧١/٨/٢٧)

" ... **مجلس الشعب** هذا شيء بروحه، **هذا بيشرّع، بيدير قوانين ويعمل سلطة تشريعية فليس له علاقة** .. (؟) **اختصاصاته هي التشريع وفي** نفس الوقت **هو منتخب من الاتحاد الاشتراكي العربي** .. إذن الشعب كله عامل حركة واحدة زي الهرم فيها مجلس قيادة الثورة وفيها المؤتمر الوطني العام، **وفيها برده مجلس الشعب** ... إحنا كلنا، مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي اللى إحنا فيه **ومجلس الشعب** هؤلاء جميعاً يعملون مع بعضهم لمصلحة البلد ولمصلحة البلاد العربية .. "

(حوار في بني وليد ١٩٧١/٨/٢٧)

ويلاحظ القارئ أن موقف القذافي إزاء **الكيفية التي يتم بها انتخاب " مجلس الشعب " قد تغيّر بشكل جوهري ما بين خطابه الذي ألقاه بمدينة الخمس يوم ١٩٧١/٨/٢٧ والحوار الذي أجراه في بني وليد في اليوم ذاته**. ففي حين أكد القذافي في كافة خطبه التي ألقاها قبل لقائه في **بني وليد** أن مجلس الشعب سوف **يتم انتخابه مباشرة** من قبل الشعب بعد الانتهاء من انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي إذا به يغيّر

موقفه حول هذا الموضوع خلال لقائه في **بني وليد** (١٩٧١/٨/٢٧) **ويعلن أن مجلس الشعب سوف يجري انتخابه من قبل الاتحاد الاشتراكي العربي وليس بواسطة الشعب مباشرة.**

ويواصل القذافي تأكيده وتوضيحه لما يعنيه بالفكرة التي طرحها خلال لقائه في **بني وليد** بأن **مجلس الشعب سوف يجري انتخابه من الاتحاد الاشتراكي العربي**، في سياق اجابته على سؤال وجّهه إليه أحد الحاضرين [٥٠] في اللقاء الذي عقده في اليوم التالي (١٩٧١/٨/٢٨) بمنطقة **ترهونة**.

" **س:** هل يشترط في عضو مجلس الشعب أن يكون عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي ؟

" **القذافي:** هذا واحد غير فاهم الكلام الذي قلناه .. **إحنا قلنا مجلس الشعب يأخذ أعضاءه من الاتحاد الاشتراكي**، وهذا بيسأل بيقول عضو مجلس الشعب يكون عضواً في الاتحاد الاشتراكي أم لا ؟ .. خلاص **قلنا مجلس الشعب بنختاره بالانتخاب من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي.** "

وكما هو معروف فقد أجرى النظام الانقلابي **الانتخابات الخاصة بالاتحاد الاشتراكي العربي** (أعضاء الوحدات الأساسية) يوم ٤ **نوفمبر** ١٩٧١. غير أنه من الواضح أن نتائج هذه الانتخابات جاءت على غير كان ما يهواه النظام الأمر الذي جعل مجلس قيادة الثورة يصدر قراراً بتاريخ ٢٩ **نوفمبر** ١٩٧١ بإلغاء نتائج الانتخابات في (٨٦) [٥١] وحدة موزعة في محافظات طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر والخليج ومصراته وغريان والخمس والزاوية (أي جميع المحافظات عدا محافظتي درنة وسبها).

وقد أوردت جريدة " **الثورة** " الرسمية في عددها الصادر يوم ١٩٧١/١١/٣٠ تعليقاً على الانتخابات المذكورة جاء فيه:

" كان يجب أن يتم انتخاب أعضاء الوحدات الأساسية انتخاباً سليماً بعيداً عن أي صورة من صور الإغراء أو الضغط، وبعيداً عن كل أشكال التكتل

---

٥٠ في اعتقادي أن السؤال موحي به من قبل القذافي نفسه حتى يتمكن من إلقاء ما يريد إلقاءه.

٥١ تشكل هذه الوحدات الـ (٨٦) نحو ٢٥ % من إجمالي الوحدات البالغ عددها (٣٥٧) وحدة. ومن اللافت للنظر أنه ورد بقرار المجلس المذكور أن الإلغاء كان بحجة أن المرشحين فيها ارتكبوا مخالفات نتج عنها تعصبات قبلية وجهوية. كما أورد القرار بأن الإلغاء تم بناء على قرار **اللجنة القضائية** التي شكلها مجلس قيادة الثورة لفحص الطعون في نتائج انتخابات الأعضاء وموافقة مجلس قيادة الثورة على قبول هذه الطعون. وبالطبع فهذا يعني أن هناك طعوناً قدمت وأن هناك " لجنة قضائية " تشكلت لفحص هذه الطعون في حين أن الوثائق الرسمية جميعها خالية من أسماء أعضاء هذه اللجنة التي لم يرد ذكرها في أي قرار من قرارات المجلس، بل إن الصحف الليبية خلت من أي إشارة من قريب أو بعيد إلى أي طعن في هذه الانتخابات قبل صدور القرار المذكور.

الحزبي أو القبلي المقيتين .. ولعل من المفيد هنا أن نذكّر بالمهازل التي كشفت عنها انتخابات العهد المباد حيث التزييف وشراء الضمائر وقهر إرادة الشعب وحريته في اختيار ممثليه ... "

الذي يعنينا من هذه الوقائع أن القذافي استغل هذه الحالة كي **يصعّد من** نبرة تشكيكه بأهمية وضرورة وإلحاح إجراء انتخابات لاختيار مجلس للشعب سواء من **داخل الاتحاد الاشتراكي أو بواسطة الشعب مباشرة.** ويتضح ذلك جلياً من مطالعة ما ورد على لسان القذافي إجابة على السؤال الذي وجهه إليه مندوب مجلة " **قورينا** " [٥٢] حول الموعد المرتقب لانتخابات مجلس الشعب .. حيث جاء فيها: (عدد فبراير ١٩٧٢).

" هذا موضوع لا يتكلم فيه إلا **قلّة من الناس** ... وتأتينا في المجلس عدة مذكرات ورسائل [٥٣] معظمها يطالب بأن يكون مجلس قيادة الثورة هو المستير لأن **الناس (؟) ليس لديها ثقة في مجلس الشعب** .. وهناك أناس (؟) يطالبون بأن يكون المجلس **بالتعيين.** "

" إننا سوف **نتم بناء الاتحاد الاشتراكي** أولاً وبعد الانتهاء من المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي سندخل في **مرحلة بناء مجلس الشعب** .. وتجربة بناء الاتحاد الاشتراكي تجربة ضخمة .. إذ تمارس فيها البلد الديمقراطية بعد مئات السنين من الاستعباد والحكم الفردي .. وتجربة الاتحاد الاشتراكي ستحرك الناس من جديد وسوف نعرف بالضبط إن كان هناك أناس يسعون لتمثيل هذا الشعب، **والسلطة الآن بيد الجماهير،** مما يجعل أمر مجلس الشعب غير ملح كما كان في السابق .. لأن أبناء هذا الشعب ثاروا من أجله وانتزعوا السلطة من يد الحكم الفاسد وانتصروا لأنفسهم وهو انتصار للشعب .. **وهذا ما جعل كثيراً من الناس يطالبون بعدم وجود مجلس الشعب .. العمال قالوا لا نريد نقابات .. نريد مجلس قيادة الثورة فقط .. قالوا لا نريد وسيطاً بيننا وبين مجلس قيادة الثورة.**

وقد قلنا لهم إن تنظيم أنفسكم ضروري **لكي تعينونا لا لكي تراقبونا** .. كذلك فإن تجربة الانتخابات في مجلس الأمة الاتحادي أعطتنا صورة سيئة مما جعلنا **غير مطمئنين بعد على أن الشعب قادر على انتخاب أناس يستطيعون تمثيله** .. وقد ظهرت القبلية، والعصبية العشائرية، وحاولت الرواسب القديمة الخروج على السطح.

---

٥٢ مجلة " قورينا " تصدر عن كلية الآداب والتربية بالجامعة الليبية ببنغازي.

٥٣ كثيراً ما يلجأ القذافي إلى هذا الأسلوب في الحديث حيث ينسب فيه الوقائع والأقوال إلى مجهولين .. وكان حريّا – لو كان ما يدّعيه القذافي صحيحاً – أن تقوم وسائل إعلام النظام بنشر تلك الرسائل والمذكرات المزعومة ..

وكانت هذه التجربة حقيقة تجربة مفيدة قبل ظهور مجلس الشعب، إذ أظهرت لنا كثيراً من الأشياء .. فهناك من رشح نفسه في سبيل الفلوس، أو من كان يعتقد أنه سيتكلم عن أشياء تخص قبيلته بينما القضية أكبر من ذلك بكثير .. مما جعلنا غير مطمئنين .. وإذا كانت القضية قضية تمثيل **فنحن أحسن من يمثل هذا الشعب ...** "

" بالنسبة لمجلس الشعب هنا .. البلد تحتاج لكل الناس حتى يستطيع الممثل أن يتكلم ببساطة عن مشاكله، ويعبر بصدق عن احتياجات المنطقة أو المجموعة التي يمثلها ولهذا فهذه الاعتبارات مقبولة داخل البلد .. إنما لا نسمح باستغلال العصبية والعشيرة لأن شخصاً ما كانت له مكانة في العهد البائد أو لأنه من عائلة معينة .. وهو لا يفقه شيئاً ورواسب الماضي لازالت لها تأثيراتها .. **ونحن لازلنا نخشى على هذا الشعب من التيارات القديمة** .. وأحب أن أضيف بأن مجلس الشعب هذا الذي سنقيمه .. **لن نقيمه ليحاسب مجلس قيادة الثورة** بل سيقام ليشارك وليساعد وليعاون مجلس قيادة الثورة في المواضيع التي لم يصل إليها، وذلك بأن يقدم رأيه فيها .. **والقضية ليست بصورة هذه حكومة وهذا شعب يرغب في مراقبتها.**

أعتقد أن وجود مجلس الشعب سيكون دعماً للثورة وفيه نوع من المراقبة الجدية لكي تسير ثورة هذا الشعب لصالحه.

نحن ننظر لمجلس الشعب على أساس أن يعيننا كي نستطيع أن نحل مشاكلنا معاً ولكي نستفيد بآراء بعضنا البعض. "

إذن، ووفقاً لهذه الأقوال والمزاعم التي وردت على لسان القذافي .. فإن قلة من الناس فقط هم الذين يتحدثون عن مجلس الشعب ويترقبونه .. وكثير من الناس لا يثقون في هذا المجلس ولا يريدونه .. وحتى لو قام مجلس الشعب فهناك من يفضّل أن يكون بناءه بالتعيين وليس بالانتخاب وأن يتم ذلك بعد إتمام بناء الاتحاد الاشتراكي .. كما أنه لن يكون من اختصاص هذا المجلس محاسبة مجلس قيادة الثورة أو مراقبته بل مساعدته ومعاونته فقط.

وفي الواقع فإن ما قال القذافي في هذه المقابلة الصحفية مع مجلة " قورينا " لم يكن سوى توطئة للإعلان لما كان يضمره إزاء موضوع " مجلس الشعب " والذي انتهز للإفصاح عنه بشكل سافر أجواء " **الثورة الشعبية** " التي زج البلاد فيها منذ منتصف أبريل ١٩٧٣ (كما سنرى) حيث أعلن أثناء خطابه الذي ألقاه بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٧٤ أمام المؤتمر الوطني الثاني للاتحاد الاشتراكي العربي أن " **تجربة المجالس النيابية ومجالس الشعب تجربة فاشلة ويجب أن تسقط إلى الأبد**" " **وقد داست ثورة الفاتح من سبتمبر منذ قيامها على هذه التجربة البالية التي أثبتت فشلها.** "

هناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها في هذا المقام .. ذلك أنه من البديهيات في الفقه الدستوري وفلسفة الحكم أنه **لا يمكن الحديث عن أي مجلس نيابي (برلمان أو مجلس شعب أو..) بمعزل عن " إطار دستوري " متكامل ومحدد** .. ومع ذلك فقد ظل القذافي – كما رأينا من المقتطفات السابقة – يتحدث عن " مجلس شعب " ويعد به دون الإشارة إلى أي " إطار دستوري " سوف يتحقق هذا المجلس الموعود داخله، **الأمر الذي يؤكد في اعتقادي عدم وجود أي نية لدى القذافي منذ البداية في إقامة " مجلس الشعب " بأي كيفية من الكيفيات.**

(ب) بالنسبة للدستور الدائم

يلاحظ المتابع لأحاديث القذافي وخطبه خلال سنتي ١٩٧١، ١٩٧٢ أنه كان أقل تناولاً وطرقاً لموضوع " **الدستور الدائم** " من موضوع " **مجلس الشعب** ". غير أنه يمكن تسجيل أن القذافي عبّر في المناسبات القليلة التي أشار فيها إلى موضوع الدستور الدائم، وبخاصة منذ مطلع ١٩٧٢، **عن تراجعه ونكوصه العلني عن وعوده** التي سبق له أن أطلقها بشأنه في عام ١٩٧٠ ومطلع عام ١٩٧١ (كما سلفت الإشارة)، **بل وصل الأمر بالقذافي في أواخر عام ١٩٧٢ إلى حد الاستخفاف بفكرة " الدستور " ذاتها.**

كانت المقابلة الصحفية التي أجرتها مجلة " **قورينا** " (فبراير ١٩٧٢) مع القذافي أول مناسبة عبّر فيها بشكل صريح عن تراجعه فكرة " الدستور الدائم " التي وردت في الإعلان الدستوري وعلى لسانه شخصياً أكثر من مرة. لقد سأل مندوب المجلة القذافي عن الخطوات التي تمّت في سبيل إعلان دستور دائم ؟ وجاء رده كما يلي:

> " ج: **في الحقيقة إن تفكيرنا ثوري أصيل، وليس تفكيرا تقليديا .. والعبرة ليست بالدستور الدائم أو الدستور المؤقت أو في عدم وجود الدستور أصلاً .. فبريطانيا بدون وجود دستور والعالم يصفها بأنها دولة ديمقراطية..**
> **وبلاد العالم تقضي بالدساتير ولكنها غير محترمة .. فنحن ننظر للقضية نظرة ثورية (؟!)** "

ثم واصل القذافي التنكر لوعوده بشأن " **الدستور الدائم** " بل وصل به الأمر إلى حدّ **الاستخفاف** بالفكرة ذاتها. فقد ألقى القذافي أثناء الدورة التثقيفية الموسّعة بالاتحاد الاشتراكي يوم ١٩٧٢/٩/١٦ " محاضرة " جاء فيها:

> " نسمع دول يقولوا سيادة القانون، وممكن القانون يكون صانعه المزاج، العلة في القانون أو في من أوجد القانون، لماذا هذا القانون؟ الفكرة اللى وراء القانون، القانون هذا يستند على أي شيء؟ برضه الدستور .. من وضع الدستور؟ الناس اللى وضعوا الدستور، اللجنة التي وضعت الدستور، هو الدستور جاء من السماء أو وضعه الناس؟ الدستور وضع بقرار .. "

" أي دستور في أي دولة وضع بقرار من شخص مسئول .. يعـيّن فـلان وفلان لصياغة الدستور، ويعرض على مجموعة أخرى، تبدأ تناقش فيه، يمكن مرّات ما نتناقش، عملوه ناس متأثرين بنظام معيّن، بنظرية معينـة، في ظروف معينة .. "